المجلة التاريخية الجزائرية | المجلد: 3، العدد: 01، جوان 2019. العدد التسلسلي: 11. ص245–255
Issn:2572-0023 | Volume: 3, N: 01, June 2019 . S/ N 11. p245-255

أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الجزائرية

The importance of local documents in writing the social history of Algerians during the Algerian liberation revolution

د/ منى صالحي* Dr. Mouna Salhi
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة– University of Mohamed Boudiaf M'sila
Mouna.salhi@univ-msila.dz

معلومات المقال/History of the article		
الارسال/Received	المراجعة/Accepted	القبول للنشر/Published
2019/01/09	2019/02/24	2019/06/30

الملخص:

تختلف الوثائق الصادرة أثناء الثورة الجزائرية عن بقية الفترات التاريخية في كونها ناتجة عن إدارتين: إدارة ومؤسسات فرنسية، وإدارة جبهة التحرير الوطني، فالوثائق الناتجة عن الإدارة الفرنسية رحل معظمها إلى فرنسا باستقلال الجزائر. أما وثائق جبهة التحرير الوطني فجزء كبير منه اتلف أثناء الثورة أو ضاع، وجزء منه هو في دور الأرشيف في الجزائر، أو عند عائلات المجاهدين، ينبغي ترتيبه واستغلاله. تناولنا في المقال أهمية الوثائق المحلية في دراسة المجتمع الجزائري خلال الثورة التحريرية، عرفنا معنى الوثيقة، والمقصود بالوثائق المحلية وأنواعها وأماكن تواجدها، وبينا كيفية الاستفادة منها كمصدر مهم لكتابة التاريخ، وخلصنا في النهاية إلى نتائج.

الكلمات المفتاحية: الوثائق المحلية، الثورة الجزائرية، المجتمع الجزائري.

* المؤلف المرسل: د/منى صالحي، الإيميل: Mouna.salhi@univ-msila.dz

Abstract:

The documents of the Algerian Revolution differ from the other periods of history in that they result from two administrations: the administration and the French institutions and the administration of the National Liberation Front. The documents of the French administration have been largely transferred to France with the independence of Algeria. The documents of the National Liberation Front, largely destroyed during the revolution, and some of them found in the archives in Algeria, or families of the Modjahidines .In this article, we have analyzed the importance of local documents in the study of Algerian society during the liberation revolution. We knew the meaning of the document, which was local documents, their types and location, and how to use them as an important source for writing history.

Key words: Local documents, Algerian Revolution, Algerian society.

مقدمة:

الوثائق هي ذاكرة الأمة وجزء من سيادتها، ولا غنى عنها في كتابة التاريخ الحديث والمعاصر، وإن كان الاهتمام بالوثائق منذ أقدم العصور، إلا أن اعتمادها كمصدر أساسي لدراسة التاريخ وتطور المؤسسات لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر، فازداد الاهتمام بالأرشيف كجزء من السيادة وكمصدر للكتابة، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية ترحّل معظم الأرشيف الجزائري إلى فرنسا، واخترقت القوانين الدولية التي تنص على أن الأرشيف يبقى حيث نشأ. وينبغي الإشارة هنا أن هناك جزء من أرشيف الفترة الاستعمارية مازال بالجزائر يمكننا استغلاله. وهناك وثائق محلية يمكننا الاستعانة بها في الكتابة التاريخية، وقد خصصت هذه الدراسة لمعرفة بعضا منها، من خلال تعاملي معها. وسنبين مدى أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي في فترة الثورة التحريرية؟

أولا: معنى الوثيقة

لا يوجد تحديد دقيق لمعنى الوثيقة الأرشيفية، وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى أن القوانين التي كانت تصدرها الحكومات في بداية الاهتمام بجمع الوثائق وإنشاء دور لها؛ خلت من أي تحديد لمعنى الوثيقة والتي تسمى بحق "وثيقة أرشيفية". وقد حاول بعض العلماء أمثال السير هلري

جنكنسون "Jenkinson Sir Hilary" تعريف الوثيقة وتحديد أركانها حيث يقول: "إن الأرشيفات أو "الوثائق الأرشيفية" هي الوثائق التي أنشئت أثناء تأدية أي عمل من أي نوع وكانت جزءا من هذا العمل، لذلك حفظت لدى الأشخاص المسؤولين عن تصريف هذه الأعمال للرجوع إليها، وهي لا تقتصر على الأعمال الحكومية بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات غير حكومية"، فالوثائق بهذا المعنى هي التي تتجمع طبيعيا الأوراق والأفلام... وكل ما يحمل أثرا أو خبرا.[1] ويُعرّف الرصيد الأرشيفي أيضا بأنه"مجموعة من القطع "أي الوثائق" مهما كانت طبيعتها، والتي تجمعها هيئة إدارية أو شخص طبيعي أو معنوي في إطار وظائفها أو نشاطاتها" [2] ويشترط في الوثائق أن تجتمع طبيعيا، ولها تكوينها الخاص ولها علاقة طبيعية بين أجزائها، ووثيقة واحدة قد لا تدل على شيء وهذه العلاقة بين الوثائق هي التي تحدد القيمة العلمية لها [3].

يفهم من التعريف أن الوثائق هي المكون الرئيسي للأرشيف، ويذهب الباحثون إلى أنه لا يوجد رصيد كامل للأرشيف الجزائري فهو مفكك وموزع بين الجزائر وفرنسا، وحتى الذي هو في دور الأرشيف الفرنسية موزع على عدة وزارات وزارة الداخلية والدفاع والخارجية. ومن هنا يصعب على الباحث إيجاد ملف متكامل حول قضية ما أو حادثة تاريخية معينة. فعليه أن يتنقل من أرشيف إلى آخر ليجمع الوثائق والمعلومات اللازمة لبحثه.

تختلف الوثائق الجزائرية أثناء الثورة التحريرية عن بقية فترات التاريخ، لأنها ناتجة عن إدارتين: إدارة ومؤسسات فرنسية وما يتبعها من برقيات يومية ومراسلات ومقالات صحفية ومحاضر مصالح الدرك، وتقارير الشرطة الفرنسية ومصالح الاستخبارات، وسجلات استنطاقات المساجين [4]. وأغلب هذا الأرشيف رحل إلى فرنسا بطلب من المديرية العامة للأرشيف الفرنسي، وبرسالة مؤرخة في 6 مارس 1961 من المدير العام، وتم الشروع في عملية الترحيل في سنة 1962. من قبل مديرية الأرشيف بالجزائر وبإيعاز من محافظ الأرشيف الجهوي للجزائر العاصمة، حسب التقرير الذي أورده المدير العام للأرشيف الجزائري عبد الكريم بجاجة للمائدة المستديرة للأرشيف المنعقدة بواشنطن في سنة 1995 "الأرشيف والحرب واتحاد الأمم" والذي يحمل عنوان "النزاع الأرشيفي الجزائري الفرنسي".

أما الإدارة الثانية فهي إدارة جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ففي بداية الثورة كانت اللجان الشعبية هي التي تتولى الأمور الإدارية مثل تسجيل المواليد والوفيات وعقود الزواج والطلاق وإحصاء السكان وغيرها من الإحصاءات التي لها سجلات خاصة [5] وازدادت إدارة جبهة التحرير تنظيما بعد 1956 حيث أصبحت الجزائر مقسمة إداريا في شكل هرمي أعلاه الولاية وأدناه القسم. ويشرف على القسم لجنة تسمى "اللجنة الخماسية"، وهي التي لها اتصال مباشر بالمجتمع، وتتولى شؤون الفقراء وأبناء المجاهدين والشهداء والعائلات المنكوبة وأجور المسبلين من الجانب المعيشي، كما تهتم بالجانب التعليمي والصحي والقضائي للمجتمع. وكل هذا يدون في سجلات خاصة، أو وثائق عليها الختم والإمضاء. ويمكننا إن نضيف إليها وثائق أخرى؛ أطلقتُ على جميعها اسم "**الوثائق المحلية**".

ثانيا: أنواع الوثائق

يمكن أن نقسم الوثائق المحلية إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: هي الأصول المكتوبة، وتعد أجود أنواع الوثائق، وبخاصة التي لم تكتب لأجل التاريخ وإنما للحاجة إليها في وقتها، ويمكن تسميتها أيضا المصادر غير المنحازة، مثل محاضر المجالس القضائية [6]، وعقود الزواج والطلاق، وعقود النزاعات حول الأراضي، وجداول جمع الأموال والتبرعات وسبل إنفاقها. والمراسلات والأوامر وهي كثيرة جدا لأنها ترسل عدة مرات خوفا من ضياعها أو عدم وصولها، ووثائق تعيين المسؤولين أو عزلهم. وعلى الرغم من أن أغلب المجاهدين ليسوا على مستوى ثقافي كبير، إلا أنني وجدت أثناء بحثي يوميات بعض المجاهدين، والتي فيها معلومات مهمة عن نشاطاتهم ووصف لحياتهم اليومية ومجتمعهم، وهي تحتاج إلى دعم من مصادر ومراجع أخرى.

النوع الثاني: وهي الوثائق التي كتبت لأجل التأريخ مثل المذكرات واليوميات والروايات المباشرة وغير المباشرة، وهي أقل قيمة من الصنف الأول لاحتوائها على قدر معين من الذاتية، وقد ظهرت في السنوات الأخيرة كثيرا من مذكرات المجاهدين لاسيما قيادات الثورة، فهذه المذكرات تعد مادة لكتابة التاريخ وليست تأريخا للثورة، فيستعان بها في فهم الأحداث، وينبغي

مقارنتها بغيرها من المصادر، حتى يمكن رسم صور أقرب للحادثة التاريخية، والجدير بالملاحظة أن هذه المذكرات ظهرت بعد حوالي خمسين سنة من الاستقلال، وأسباب تأخرها كثيرة منها سياسة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال، والتي كانت لا تسمح بالرأي المخالف أو بالطباعة، أو لأن أغلب قيادات الثورة لم يكونوا من المثقفين فاستعانوا بغيرهم في الكتابة وقد يتصرف الكاتب في المعلومات بحيث تفقد مصداقيتها [7].

النوع الثالث: الصور، ومنها الصور الفتوغرافية، فلم تمنع ظروف الحرب من أخذ صور تذكارية للمجاهدين وخاصة بلباسهم الحربي. وصورا أخرى للجزائريين أثناء الثورة يمكننا أن نصف من خلالها مستوى المعيشة.

النوع الرابع: وهي اللباس والأدوات والمعدات وكل الوسائل التي كان يستعملها الجزائريون أثناء الثورة.

النوع الخامس: التسجيلات السمعية والبصرية وإن كانت قليلة، ولكن سجلت شهادات المجاهدين في فترة الاستقلال وتعد مصدرا ثانويا لأن الشهادة كان القصد منها التأريخ. فقد يدخل فيها الذاتية أو النسيان، ويضاف إلى الوسائل السمعية الروايات والأشعار والأغاني وهي الناتجة عن المجتمع والمعبرة عن مشاعره ومعاناته.

إن كتابة التاريخ يتطلب جمع الوثائق بكل أنواعها، وهي تعد المادة الخام التي ينطلق منها الباحث، الذي هو أشبه بالقاضي الذي يتحرى في القضية من زواياها المختلفة ويستنطق الشهود ليصدر الحكم النهائي.

ثالثا: أماكن تواجد الوثائق

أثناء بحثي عن الوثائق صادفتني عدة صعوبات، حتى ظننت أنه لا يوجد تدوين أثناء الثورة أو أن الوثائق أتلفت وضاعت، وما توصلت إليه أن الظروف لم تكن تسمح بتدوين نشاط مؤسسات الثورة وحفظ وتخزين أرشيفي داخل الجزائر بشكل واسع، وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك تسجيل أو توثيق ووقع الكثير منها بيد السلطات الفرنسية وهي موجودة بأرشيف وزارة الحربية الفرنسية [8]، وما بقي منه أتلف كثير منه وبخاصة عند مداهمة العساكر الفرنسيين

لبيوت الجزائريين، أما الجزء الباقي إلى الاستقلال فحسب شهادات مجاهدي الولاية الأولى أن السلطات الجزائرية خلال الستينات أخذت قناطير من الوثائق إلى جهة مجهولة لا يعلم مكانها.

لم تبدأ جهود الدولة الجزائرية لجمع الوثائق إلا بعد عشر سنوات من الاستقلال وقد يعود السبب إلى عدم وجود مقرات لجمع الوثائق، أو أن الاضطراب على مستوى السلطة الحاكمة كان له دور في هذا التأخير، فقد صدر في 3 جوان 1971 قرار يتضمن إنشاء مؤسسة وطنية للوثائق، مهمتها جمع كل الوثائق الجزائرية في مختلف المراحل التاريخية، كما صدر في السنة نفسها بتاريخ 8 نوفمبر قرار بجمع الوثائق وتنظيمها [9].

وفي 2 ديسمبر 1972 صدر قرار بإحداث المتحف الوطني للمجاهد، والهدف منه جمع الوثائق التي هي بحوزة المجاهدين [10]، وفعلا جمع كم هائل من الوثائق، وقد زرت المتحف بعد ثلاثين سنة من إنشائه، للبحث عن الوثائق فأخبرني مدير المتحف أنه لا يمكن استغلالها لأنها لم ترتب بعد؟!

كما تم تأسيس المركز الوطني للدراسات التاريخية، والذي أصبح اليوم باسم "المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية" مقره ببير خادم بالجزائر العاصمة، بأمر مؤرخ في 14 جمادى الثانية 1391هـ، الموافق ت 5 أوت 1971، وتنص المادة الثانية منه على أن الهدف من إنشاء المركز هو جمع وجرد كافة المصادر والوثائق والمحفوظات الخاصة بتاريخ الجزائر [11].

خلال الثمانينات من القرن العشرين كان مشروع وزارة المجاهدين لكتابة تاريخ الثورة فعقدت عدة ملتقيات حيث جمعت شهادات المجاهدين، وطبعت المحاضرات ووزعت على المشاركين، وهي الآن تحتاج إلى إعادة النشر، فهي تحتوي على معلومات دقيقة عن الثورة بكل مناطق الجزائر. كما جمعت أيضا وثائق أخرى بعضها على شكل صور طبق الأصل في المتاحف ومراكز الأرشيف، التي أنشئت في كل الولايات، ونشطت الجمعيات التاريخية مثل جمعية أول نوفمبر بباتنة لجمع الوثائق، وقد استفدت منها بوثائق مهمة. على الرغم من كل هذا مازالت بعض العائلات وبعض المجاهدين يحتفظون بوثائقهم نتمنى أن تجد من يستفيد منها.

رابعا: كيفية الاستفادة من الوثائق

يصادف الطلبة كثير من الأسئلة منها: كيف أستفيد من الوثيقة هل هي للاستدلال فقط، كيف أحللها؟ وغيرها من التساؤلات. وقبل الإجابة عن هذا ينبغي الإشارة إلى أن هناك شروط لاستخدام الوثائق، فأول شرط هو التأكد من صحتها، ومعرفة مصدرها لكي لا نكتب التاريخ من زاوية واحدة، والأمر الثاني ألا تكون وثيقة منفردة، فالوثائق الأرشيفية عادة ما تكون في ملف، ويرى المختصون في الأرشيف أن الرصيد الأرشيفي هو العنصر الضامن لوحدة الملفات وعضويتها في شكل موحد، ولا يمكن أن تؤخذ الوثيقة الواحدة (قطعة) بمفردها خارج نطاق الملف الذي يكونها [12].

وإن كان لا يوجد رصيد أرشيفي بالمعنى الصحيح كما سبق أن بينا، لكن يجب أن نراعي الظروف التي نشأت فيها تلك الوثيقة وعلاقتها ببقية وثائق الملف، والتي هي ناتجة في الفترة والظروف نفسها، فإذا كان عدد الوثائق كبيرا، فإنه يمكننا فهم الحادثة بشكل أعمق. وإذا كانت الوثائق قليلة فينبغي على الباحث جمع أكبر عدد ممكن من الشهادات من أطراف متناقضة ويقوم بنقدها والمقارنة بينها ومقارنتها بالوثائق إن وجدت، ويكون في عمله أقرب إلى الموضوعية دون ميولات إيديولوجية أو جهوية أو ثقافية [13]. مع وجوب إخضاعها للمنهج العلمي السليم. كما ينبغي للباحث أن يستخدم الوثائق دون الوقوع تحت سيطرتها، وكما يجب أن نتجنب كتابة التاريخ من أعلى، أي تسجيل نظرة القيادات والساسة أو حتى نظرة المثقفين، فيكتب التاريخ بنظرة جزئية.

يتضح الأمر أكثر بالمثال، فمن الظواهر الاجتماعية التي يدرسها المؤرخون هو عادات الزواج والطلاق، ونظرا لقداسة هذه العلاقات فقد أمر الشارع بتوثيقها بالعقود حتى لا تضيع الحقوق، لذا نجد في تاريخ الثورة سجلات خاصة بهذه العقود؛ بله وضع في الولاية الأولى المنطقة الأولى صياغة موحدة لها [14]، يوجد عددا لابأس به من هذه العقود في سجلات خاصة، يمكن قراءتها بدقة واستخلاص معلومات تاريخية مهمة، من بينها: من الذي كان يتولى العقد، وعدم إكراه المرأة على الزواج بمن لا تريد، ومقدار المهر، هل هو مقدم أو مؤخر، سن الزواج، وقد

وجدت في هذه العقود شروطا مدونة منها مثلا يضاف إلى المهر مقياس أو رديف فضة، ولعل من العجيب أن اشترطت امرأة في أحد العقود إتمام تعليمها [15].

وإن كنا لا نعرف كثيرا عن ظروفها والغالب أنه تعليم قرآني، فهذا ينم على مستوى من الوعي بدأت تصل إليه المرأة وبموافقة ولي أمرها والزوج والقاضي والشهود. ويمكننا أن نقيس قضايا اجتماعية أخرى على هذا المثال منها قضايا الخلافات الأسرية، وقضايا الميراث، والنزاعات حول الأراضي، والتعليم، وغيرها من المسائل الاجتماعية التي تحتاج فعلا إلى دراسة وتحليل دقيق [16].

الخاتمة:

– إن الوثائق المحلية مهمة لكتابة التاريخ الاجتماعي، ولكنها قليلة، ينبغي دعمها بشهادات من عايشوا الحدث.

– توجيه الدراسات إلى التاريخ الاجتماعي

– الاهتمام أكثر بالوثائق المحلية بجمعها والاستفادة منها.

– تصنيف الوثائق الموجودة بمراكز الأرشيف وإتاحتها للباحثين.

– إن ثورة الجزائر صنعها رجال ومجتمع عظيم، ينبغي لنا أن نلتفت إليه وندرسه بتؤدة وأناة. أن تكون مجهودات الدراسة في مستوى عظمتهم، وينبغي لنا الابتعاد عن الدراسات السطحية والمستعجلة. فهؤلاء حملونا أمانة عظيمة وهي المحافظة على التاريخ الذي صنعوه، وهو جزء من السيادة الوطنية.

الملحق رقم (1)

نموذج لعقد زواج وضعته قيادة الناحية الثالثة الولاية الأولى

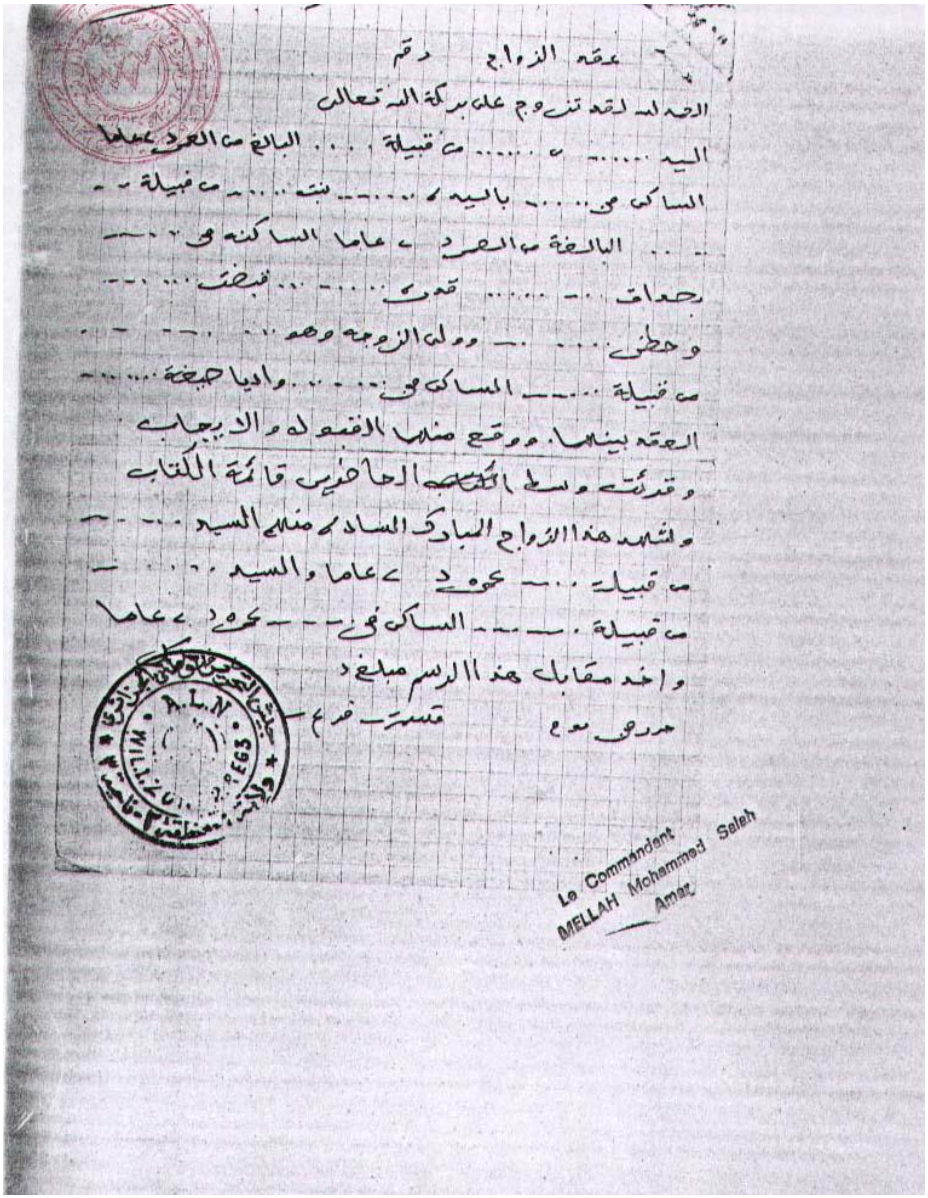
عقد الزواج رقم
الحمد لله لقد تزوج على بركة الله تعالى
البالغ من العمر عاما
من قبيلة
بالبالغة من العمر عاما الساكنة في
وقبض
وقبلت الزوجة وهو
من قبيلة المساكن في وابيا حيعة
العقد بينهما. ووقع ضامنا الفقيه له والايجاب
وقرئت وسط الحاضرين قائمة الكتاب
وشهد هذا الزواج المبارك الساد ضامنا السيد
من قبيلة محمد عاما والسيد
من قبيلة الساكن في محمد عاما
واخذ مقابل هذا الرسم مبلغ
حرر في
قسمة فرع
Le Commandant
MELLAH Mohammed Saleh
Amar

الملحق رقم (2)

وثيقة عقد نكاح كان سنة 1959، وفيه شروط النكاح حسب الشريعة الإسلامية، وفيه أيضا بعض الشروط

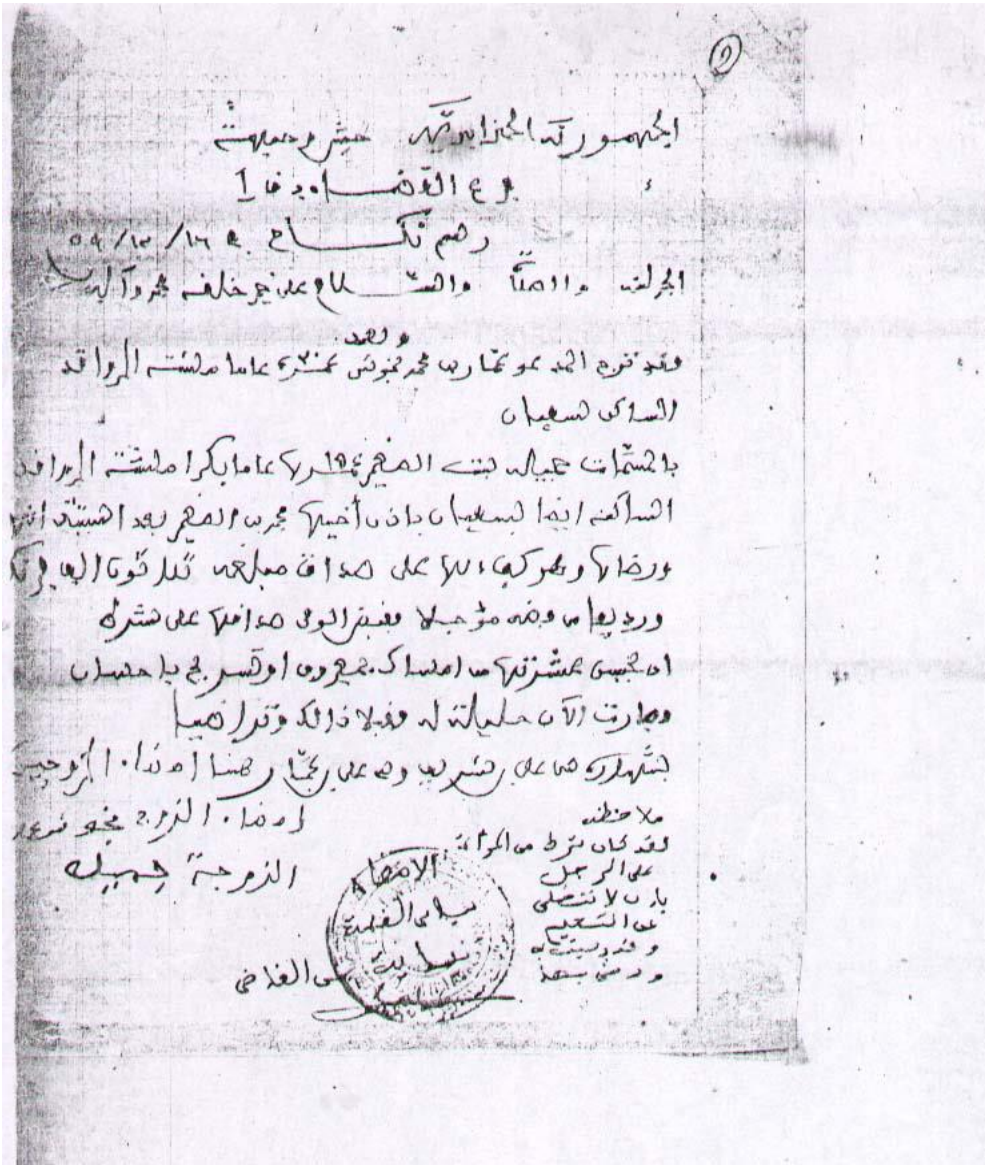

الهوامش:

1- محمد أحمد حسين، **الوثائق التاريخية**، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 1954، ص11.

2- مهني إقبال، **مسألة الأرشيفات المرحلة، دراسة حالة الأرشيف المرحل من الجزائر والمتواجد بفرنسا**، دكتوراه، قسم علم المكتبات، جامعة الجزائر، 2013، ص95.

3- محمد أحمد حسين، المرجع السابق، ص12.

4- لمعرفة المزيد عن محتويات وثائق تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المحفوظة في دور الأرشيف الفرنسية والتونسية، يراجع: يوسف مناصرية، "أرشيف تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في دور محفوظات فرنسا وتونس"، **حولية المؤرخ**، ع.4/3، 2005، ص 360.

5- ياسر فركوس، "التنظيم الإداري والقضائي للثورة التحريرية: دراسة من خلال الوثائق"، **مجلة القرطاس**، م5، ع.7، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، جانفي 2018، ص ص 214 ـ216.

6- مثال محضر اجتماع مجلس قضاء المنطقة الأولى الولاية الأولى المنعقد 1961/11/21، يتكون من ثماني صفحات، مكتوبة بخط اليد عليها الختم، يراجع: منى صالحي، **نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية** (1962-1954)، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015. الملاحق.

7- أحمد صاري، **أعمال الملتقى الوطني: الثورة الجزائرية في الكتابات التاريخية المعاصرة**، منشورات جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، 9/8 جانفي،2014، ص13.

8- أمثلة عن الوثائق المحتجزة والتي مازال الأرشيف محتفظا بها، يراجع: يوسف مناصرية، مقال سابق، ص363.

9- شهاب الدين يلس، "هياكل الإنجاز في مجال التوثيق"،**الطريق إلى نوفمبر كما يريها المجاهدون**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص293.

10- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

11- المرجع نفسه، ص294.

12- مهني إقبال، مرجع سابق، ص 95.

13- رابح لونيسي، "**منهج التعامل مع الشهادات والمذكرات عند كتابة تاريخ الثورة الجزائرية شهادات بن يوسف بن خدة أنموذجا**"، عصور، ع 7/6، جامعة وهران، جوان/ ديسمبر 2005، ص24.

14- ينظر إلى الملحق رقم (1)

15- ينظر إلى الملحق رقم (2)

16- للمزيد يراجع: منى صالحي، **نظام القضاء أثناء الثورة التحريرية** (1962-1954)، مكتبة عراس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.